الفساد السياسي سبباً في صناعة الطائفية

د.سلمى طلال عبد الحميد
أستاذة القانون الإداري
كلية الحقوق/جامعة النهرين

المقدمة

تعتبر مسائلة الطائفية وما يترتب عليها من اشكاليات عدة من المسائل المهمة على الانظمة السياسية الالتفات الى خطورتها على الاستقرار السياسي ولما تشكله من افة خطير تهدد البناء الاجتماعي لأي دولة.وعلى الرغم من ان الاختلاف بين بنو البشر موجود منذ اللحظة التي خلق الله الانسان وانزله الى الارض سواء من ناحية المعتقد ام الجنس ام العرق ، الا ان الاختلاف المذهبي او العرقي او الديني كان له الاثر الاكبر في تأجيج الحروب الاهلية وإثارة سخط الشعب وقيام الثورات والانقلابات وفناء الاثنيات والعرقيات ازاء مد الطائفية هذا.

كما نعلم ان للدولة اركان ثلاثة :الشعب، الاقليم، السلطة السياسية وبحال فقدان هذه الاركان لن يعود للدولة وجود، وهذه ابسط المبادئ التي تعلمنها عن نشوء الدولة،وكما نعلم ايضاً ان الشعوب تتألف من قوميات وديانات متعددة مع تشعبها الى اثنيات وعرقيات عدة، وابسط وسيلة لكي تحافظ الشعوب على وجودها هو ان تحترم مكوناتها رغم تناقضاتها وان تهيئ السبل القانونية والدستورية للحفاظ عليها، وغالباً ما يرتبط تهييئ تلك السبل بالنظام السياسي باعتباره المسئول عن ادارة شؤون البلاد وحمايتها وحماية حقوق وحريات مواطنيها،لذلك يجب ان يراعي اي نظام سياسي تلك الامور ويعمل على تحقيق سيادة القانون وحماية الدولة من اي تدخل خارجي بالإضافة الى الحصول على رضا الشعب الذي يعتبر مؤشر على صلاح الحكم وشرعيته وصياغة القوانين التي تحمي حقوق وحريات مكونات الشعب وأقلياته،لكن احيانا كل هذه الامور غير كافية فالنصوص تحتاج الى تطبيق فغالباً ما يثير تطبيق القوانين اشكاليات واقعية تعجز النصوص عن حلها ومن تلك الاشكاليات هي مشكلة الطائفية .

الهدف من البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع الفساد السياسي الذي يكون سبباً في صناعة الطائفية خاصة في تلك الانظمة التي تحول نظام الحكم فيها الى ديمقراطي بعد فترة حكم دكتاتوري طويل، وكيف ان الطائفية ممكن ان تصنع على أُسس سياسية ،ومحاولة فك النسيج الاجتماعي بإثارة النعرة الطائفية لتحقيق غايات سياسية بعيداً عن مصلحة مجموع الشعب وانما لتحقيق مصلحة طائفة معينة على حساب اخرى ترى نفسها الاصلح من بين الطوائف لقيادة البلاد.

اشكالية البحث

بما ان كلاً من موضوعي الفساد السياسي وصناعة الطائفية من المواضيع الشائكة وتناولتها العديد من الدراسات ونظراً للطبيعة الجدلية التي تتميز بها هذه الدراسة فيمكن تحديد مشاكل البحث في

- طبيعة الطائفية هل هي طبيعية ام صنعية.
- الاثار الايجابية والسلبية للطائفية السياسية
- مدى تلازم مفهومي صناعة الطائفية والفساد السياسي.
- هل تعتبر تجربة الحكومة التوافقية في العراق انموذجا ديمقراطيا يقتدى به ويحقق اهدافه المرجوة منه.
- العراق بعد الانتخابات البرلمانية وحكومة الاغلبية السياسية ، وإفراز اقليات سياسية اكثر.

ادبيات البحث

رغم حداثة مفهوم الفساد السياسي وبروز مشكلة الطائفية بشكل اوضح في الاونة الاخير الا ان هنالك عدد غير قليل من المؤلفات التي تناولت موضوع الطائفية نذكر منها:

١.كتاب (المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات)للكاتب برهان غيلون الصادر في ١٩٧٩ الذي تناول موضوع الطائفية بشكلها السلبي ونظر اليها بأسلوب يجعل الطائفية امراً مسلماً به في ظل تعدد مكونات المجتمع العربي.

٢. كتاب (المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية) للكاتب امين فرج شريف الصادر في عام ٢٠١٢ عن دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات مصر /الامارات حيث تناول مفهوم المواطنة في مجتمع متعدد وأهمية مراعاة خصائص ومميزات كل جماعات دينية ومذهبية في التشريعات الدستورية والقانونية.

٣. كذلك كتاب (الطائفية في العراق) للكاتب سعيد السامرائي الصادر عن مؤسسة الفجر في لندن عام ١٩٩٣ تناول موضوع تقسيم المجتمع العراقي الى سنة وشيعة مع بيان مفهوم الشخص الطائفي وبيان عدة تعارف للطائفية.

خطة البحث

لغرض تناول موضوع الفساد السياسي باعتباره سبباً في صناعة الطائفية كان لابد ان نتكلم عن الفساد بشكل عام وعن الفساد السياسي بشكل خاص وفق اطار تمهيدي مبسط وهذا ماتم تناوله في المبحث الاول.

ولكون ان موضوع الطائفية يشكل الشق الثاني من البحث لذا قد تم تناوله في المبحث الثاني متناولين المعنى اللغوي والاصطلاحي للطائفية مع بيان طبيعتها هل هي صنعية ام طبيعية

ومقدار التلازم بين مفهومي الفساد السياسي وصناعة الطائفية الذي يفرز بدوره اثار اقتصادية واجتماعية عوضاً عن السياسية.

كذلك تناولنا الاثار السياسية للطائفية ، فمنها السلبي ومنها الايجابية وبينا مدى الميل الى النظرة السلبية للطائفية.

واخيرا تناولنا الفساد الانتخابي واثره في تكريس الطائفية باعتبار ان الانتخابات وان كانت وسيلة للتعبير عن الحكم الديمقراطي الا ان الديمقراطية تفقد قيمتها في فساد الانتخابات وخصوصاً تلك التي تتخذ من الطائفية منهاجا لها.

المبحث الاول
مدخل مفاهيمي عن الفساد السياسي

يرتبط مفهوم الفساد السياسي عادةًبمفهوم اداري ومالي فكلما كانت الضوابط الادارية تسير كما في القانون،فأن السياسة تسير بأمان ايضاً وكلما قلت الامتيازات المالية الممنوحة للسياسين قلت الدوافع الدنيئة لدى ضعاف النفوس منهم.

لذا نحن امام تلازم حتمي بين المال والسلطة وتتحقق المفسدة السياسية بأبسط مفاهيمها عندما يختار الشعب ممثلين غير كفوئين يستغلون مناصبهم لتحقيق غايات شخصية فردية. ولعل من ابرز تلك الاثار المترتبة على الفساد السياسي ايجاد طوائف سياسية ودينية ينبع وجودها تدريجياً مع تحقق تلك المفاسد لدى ممثلي الشعب.

المطلب الاول
مفهوم الفساد السياسي

قبل البدء بالبحث عن مفهوم الفساد السياسي لابد لنا ان نذكر ان الجماعات الانسانية وجدت لتحقيق مصالح الناس نظراً لحاجتهم الى بعضهم البعض. وبتحقيق هذا الاجتماع فأن فئات محددة تكون مسؤولة عن تحقيق العدالة بين افراد المجتمع بعيداً عن التميز بين فرد واخر او بين جماعة واخرى.

ولكى تتحقق تلك العدالة لابد ان يوجد هناك نظام او جهاز اداري يضطلع بتنفيذ السياسة العامة للدولة او تطبيق القانون .فعلى مقدار المهام والمسؤوليات الموكلة اليهم نعرف مقدار التزامهم او مقدار فسادهم او خروجهم عن القانون لتحقيق مأرب شخصية.

وطالما ان موضوع البحث يربط بين فكرة الفساد السياسي وصناعة الطائفية فهذا يعنى ان استخدام السلطة التى تتمتع بها هؤلاء الاشخاص (الساسة) لتحقيق مأرب سياسية تحقق مصالحهم الخاصة التى قد تتمثل بالبقاء أطول فترة ممكنة في الحكم او تغليب الاكثرية على الاقلية او تفضيل طائفة على اخرى ....الخ.

لكن تبقى مشكلة تعريف الفساد التى تعتبر احدى المعضلات التى يواجهها الباحثون بسبب اختلاف المناهج المتبعة في دراسة هذه الظاهرة اضافة الى اختلاف الافكار والقيم الثقافية والاخلاقية من جيل الى اخر ، علما اننا لسنا بصدد ذكر التعاريف التى اوردها الباحثون لكننا بصدد وضع فكرة اجمالية عن مفهوم الفساد التى يمكن ان تدوم حتى مع اختلاف القيم والافكار واختلاف الاجيال وقناعتهم.

فمفهوم الفساد هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية او جماعية بشكل مخالف للقانون .والفساد كصفة يمكن ان يلحق بالجانب السياسي والذي يتمثل بخروج الموظف (النيابي) عن الالتزام بقواعد السلوك القانونية لتحقيق مصلحة شخصية على حساب الصالح العام فالفساد لايعرف حدوداً زمانية او مكانية فهو يظهر على مختلف الانظمة السياسية . كما

يظهر في الدول الغنية كما في الدول الفقيرة ،الان الحقيقة التى لايمكن نكرانها ان الفساد السياسي يزعزع الجهاز الحكومي ،فالاختلاف الديني او المنهجي او الانتماء السياسي او الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في زعزة الاستقرار السياسي،لذا فللفساد مفهوم عام يشمل جميع القطعات التي يمكن ان تطأها يد الفاسدين ، فأذا اقترنت بعض الممارسات في العمل السياسي والاليات التي يتبعها السياسيون للوصول الى الاهداف والتي يسعى الحزب او الجهة السياسية الى تحقيقها فأن الفساد بهذه الحالة يوصف بأنه فساد سياسي كالتمويل الخارجي وتنفيذ اجندات خارجية واستخدام الطائفية او العنصرية او القومية واجهات لتحقيق مكاسب سياسية [١]

فبسبب سيطرة فكرة الجميع او الانانيات على مناهم الحكام السياسيين فقد تتحول تلك الحرية الفكرية وحرية العقيدة سببا في خلق طوائف وضعف طوائف اخرى وبدء الصراع بينها.

وعليه وعند ربط المفهوم المتعارف عليه للفساد مع السياسيين يتبين لنا ان الفساد السياسي ماهو الا استغلال السلطة الحاكمة قدراتها وسلطاتها لتحقيق مصالح شخصية او فئوية.

وهذا لاينسجم مع الدور الذى يجب ان تضطلع به السلطة الحاكمة في الدول الحديثة التى تقوم على اساس سيادة القانون والمواطنة وضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع رعايا الدولة بلا فرق بسبب الدين او المذهب او الطائفة .

المطلب الثاني
مظاهر الفساد السياسي

اصبح الفساد الاداري من الامور التي تشمل جميع البلدان ، فلا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل المجتمعات الا انه يوجد فرق في مستويات الفساد بينها.كما وتتزايد حالة الفساد سوءً بتدهور اوضاع البلد وتعرضه الى الحروب وما يترتب عليها من تدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماية ، وما قد تلعبه الاحزاب من دور سلبي في مجال تحقيق الفساد.

ولا شك ان من اهم مظاهر الفساد، السماح للدول الاجنبية التدخل في شؤون الدولة الدخلية ، وانتهاج منهج الطائفية في النظام السياسي لتحقيق مارب السلطة الفاسدة ووصولها الى سدة الحكم.

وعلى قدر تعلق الامر بموضوع البحث، فان اسباب الفساد السياسي التي تخص مشكلة الطائفية، فانها تتمثل في فساد الحكام وسوء استخدام الصلاحيات المخولة لهم بالاضافة الى سوء الدافع لاعتلاء المناصب.

---

(١)علي محمد البهادلي ، الانتخابات البرلمانية الانطلاقة الاولى نحو الفساد السياسي والإداري (الحوار المتمدن، العدد٢٧٩١ في ٦/١٠/ ٢٠٠٩ www.ahewar.org

فبدلا من ان يكون المنصب وسيلة لتحقيق المصلحة العامة فانه يصبح غاية لتحقيق المصلحة الخاصة، ووعوضا عن تكاتف ممثلي الشعب لتحقيق المصالح الوطنية ، ينشغل كل منهم بتحقيق مصالح طائفته .[١]

في حين اهم العلاقات التي تحدد صلاح الحكم من فساده هي طبيعة العلاقة بين النظام السياسي مع المجتمع وبنيته [٢] حيث ان على السلطة ان تراعي التنوع الاجتماعي والديني لمواطنيها.

فمن اول المؤشرات على فساد الحكم السياسي هو عم الفصل الواضح بين بين المصالح الخاصة والعامة ، وغياب حكم القانون بحيث ان القوانين تطبق بحث الضعفاء بالوقت الذي يعفي المسسؤولون انفسهم من تطبيق القانون ، وعدم القدرة على الالتزام بالمسار الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً دون اللجوء الى العنف او تهديد الاستقرار السياسي الذي يقوم على اساس التوفيق بين الاطراف السياسية والقوى الاجتماعية – السياسية، وتحقيق المواطنة التي تعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية وتعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون[٣].

وبهذا فان على النظام السياسي ان يعترف بالمساواة بين جميع الافراد امام القانون وبلا تمييز بينهم بسبب العرق او المذهب او الاصل الاجتماعي ولا على اساس تحصيل افراد المجتمع لعائدات هذا التوزيع السياسي لهم[٤]، بالإضافة الى التأكيد على مبدأ تداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة،فتعدد القوى الفاعلة خاصية من خواص المجتمعات المعاصرة،فالمجتمع الديمقراطي يتميز عن غير بأنه مجتمع لا يكبت بالقوة مظاهر الاختلاف ولا ينكر حق التعدد بل انه يحرص على تجنب الاحتقان الاجتماعي–السياسي الذي يخلق صراعات عديدة ودموية.[٥]

---

(٢) هذا ماتم معالجته في المبحث الثاني والثالث والرابع.

(2) United Nations Development Program (UNDP), Governance for sustainable Human Development A un policy Decument (New Yourk:undp,1997

(٤) د.برهان غليون و (خرون ، الديمقراطية والاحزاب في البلدان العربية:المواقف والمخاوف ،ط٢(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،٢٠٠١) ص١٥٤.

(٥) محمد جابرالانصاري واخرون،النزاعات الاهلية العربية : العوامل الداخلية والخارجية ،ط١(مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت،١٩٩٧) ص٥٣.

(٦) د.علي خليفة الكواري واخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،ط١(مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت،٢٠٠٠) ص ٥٤

وعليه فان الفساد السياسي ظاهرة اوجدها الفساد الاداري والمالي باعتبارهما توأمان لايمكن فصلهما وقاعدة اساسية له، فالفساد لايمكن ان يتواجد مالم توجد ارضية خصبة وفاسدين يستغلون الاوضاع ويهيئون المستلزمات و اليات توسيعه في جميع مواقع الدولة عن طريق اصدار قوانين تخدم توجهات الفساد وتجعل من الاحزاب الطائفية مهيمنة على مقاليد السلطة[١]

(٧) مصطفى محمد غريب،الفساد المالي والاداري والانتخابي الذي ينخر جسد العراق، (مقالة منشورة على موقع رابطة ادباء الشام : على الموقع الاليكتروني
www.odabasham.net

المبحث الثاني
صناعة الطائفية

يعتقد الكثيرون ان ظهور الطائفية والطوائف يقترن بظهور الدولة الاسلامية ، وان اولى مظاهر الطائفية ظهرت بعد وفاة الرسول (ص) وانقسام المسلمين الى سنة وشيعة ، الا ان هذه النظرة خاطئة . وان كانت تحمل ملامح طائفية خاصة لو رجعنا بالتاريخ الى الوراء لوجدنا ان ديانات كثيرة كاليهودية قد انقسمت الى اربعة طوائف وكذلك الديانة المسيحية التي انقسمت الى ثلاث طوائف [١]

لذا اصبح تقبل فكرة وجود الطائفية امراً مسلماً به بمرور الوقت وأصبح من الضروري التعايش مع هذا الاختلاف بين تلك الطوائف بكل ماتحمله من معتقدات خاصة بعد ان عانت البشرية من فكرة التعصب الطائفي التي اودت بخسائر بشرية جمة.

وبظهور الدولة الحديثة التي اصبحت المحافظة على وحدة واستقرار النظام السياسي اسمى غاياتها ومراعاة التنوع المذهبي والعرفي داخل الدولة وصحة تمثيلهم داخل النظام السياسي دون المساومة على الولاء للوطن. ولكن يبقى التساؤل ، هل ان الطائفية هي من صنع الانظمة السياسية الفاسدة ام انها موجودة كالخلايا النائمة لاتنهض الا ان وجدت مرتعاً خصباً ، هذا ماسنحاول الاجابة عليه في المطالب الاتية.

المطلب الاول
التعريف بالطائفية وبيان طبيعتها

سنتناول في هذا المطلب التعريف اللغوي والاصطلاحي للطائفية مع بيان طبيعتها وفقا لما يلي:

الفرع الاول
التعريف اللغوي للطائفية

الطائفية لغة، كلمة اصلها الطائفة والطائفة من الشئ جزء منه ، والطائفة من الرجل الواحد الى الالف وقيل الرجل الواحد فما فوق ويقال طائفة من الناس وطائفة من الليل والطائفة هم جماعة من الناس وتقع على الواحد كأنه اراد نفساً طائفة [٢]

الفرع الثاني
التعريف الاصطلاحي للطائفية (بيان طبيعتها)

لقد ظهرت العديد من التعاريف لمصطلح الطائفية تتباين فيما بينها فيما يتعلق بكيفية النظر الى ذلك المصطلح ، فيرى البعض ان الطائفية هي ظاهرة حديثة ابعد ماتكون عن تحديد

---

(٨) د.حافظ عثمان ، الاسلام والصراعات الدينية، (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب : ص ٩٧-١٠٥)

(٩) ابن منظور ، لسان العرب ،(تحقيق عبد الله ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي،دار المعارف:القاهرة،١٩٨١) ص ٢٧٢٣

مصالح الامة ، بل تسعى الى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وافرادها وتؤدي الى تهميش المصالح الوطنية والقومية [١]

وهذا يعني ان الطائفية ليست لها اصول تاريخية وانما هي صنع قلة قليلة من الطائفة لخدمة مصالحها بشكل خاص وهذا هو مجال بحثنا.

كما ويذهب البعض الاخر الى تعريف الطائفية من جانب سياسي حيث ان النظم السياسية الحاكمة تتخذ الطائفية سياسة لها بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لاغراض سياسية [٢]

ومن التعريف يتجلى لنا ان فساد الانظمة السياسية يدفعها الى ايقاظ روح الطائفية لدى ابناء الشعب لاغراض سياسية كثيرة منها دوام الحكم والمساومة على سيادة القانون ولغرض التغطية على الصفقات المشبوهة لان الشعب سيكون مشغول بمشكلة الطائفية ، هذا ولايخفى على احد ان الانتماء لطائفة معينة يعزز فكرة (الاغلبية والاقلية) مما يخلق شعور بالضغينة تجاه احدهما للاخر دون سبب واضح [٣]

يتضح مما ورد ان مصطلح الطائفية غالبا مايرتبط بمفهوم سلبي لانه ان دل على شئ فانه يدل على الانقسام الذي يأتي نتيجة قوى سياسية تحاول اتخاذ هذا الانقسام منهجاً لها لغرض تحقيق مصالحها الخاصة ومنهجة قاعدة (فرق تسد).

فالطائفية لاتظهر الا بوجود (مصالح) بغض النظر عن طبيعتها سواء كانت سياسية ام اجتماعية ام ثقافية ومحاولة الطوائف التمايز فيما بينها ، ولامشكلة في ذلك الا اذا ارتبط التعبير عن هذا التمايز بالقوة والعنف والاستبداد والمساومة على الوحدة الوطنية.

هذا وان البعض يرى ان مصطلح الطائفية هو مصطلح سليم في الاصل [٤]وينطبق مع حقوق الفرد المنصوص عليها في صلب اغلب الدساتير وهي حرية اعتناقه الاديان وحرية الانتماء السياسي ولكن بمرور الوقت قد تشوه هذا المعنى بسبب التصاقه بأفكار حديثة نسبياً قد تكون دينية او حزبية او سياسية حسب الجانب الذي تخدمه. الا اننا يجب ان لاننسى بان التجارب على ارض الواقع اكدت صعوبة اعتماد الفكرة الايجابية لمصطلح الطائفية ماهي الا فكرة نظرية يصعب تطبيقها رغم ايمان الكثيرين بها بسبب تدخل المصالح والغايات غيرالمشروعة.

---

(١٠) المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الطائفية خطر محدق ببناء الثورات العربية الديموقراطية ، (ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية : جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها ، الدوحة (قطر) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)

(١١) حسين موسى الصفار ، الطائفية بين السياسة والدين ، (المركز التقافي : ط١ : ٢٠٠٩) ص ٧

(١٢) سعيد السامرائي، الطائفية في العراق ، ط١(مؤسسة الفجر: لندن،١٩٩٣) ص ٤٣

(١٣) طه جابرالعلواني ، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات (مكتب الشروق : ٢٠٠٤) ص ٣٦

المطلب الثاني
مدى تلازم مفهومي صناعة الطائفية والفساد السياسي

قبل ان نشرع في بيان مدى التلازم بين مفهومي صناعة الطائفية والفساد السياسي كان لابد لنا ان نبين ماذا يترتب على انتهاج الطائفية وماذا يفرز هذا المنهاج.

نقول ان لكل مجتمع موروثات دينية واجتماعية وان غالبية الطوائف نشأت لأسباب دينية اي بسبب ميول الفرد للانضمام الى طائفة معينة لكونها تحقق انتماءه وتعبر عن افكاره ، وهذا امر فطري لاننا لم نختار ديننا او طائفتنا وانما جبلنا عليها.

ولان غالبية المجتمعات تحتوي على تشكيلة متنوعة من الطوائف فان البعض منها يتميز بالقوة والكثرة وهم يشكلون الاغلبية كالمسلمين في العراق والبعض الاخر بالقلة كالمسيحيين والازيدين والصابئة وهم يشكلون اقلية . ولقد نص على هذا الامر في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢ / ثانيا) التي جاء فيها يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية كالمسيحيين والايزيدين والصابئة المندائيين).

ونحن نتكلم هنا عن الاغلبية الدينية وهي بالعادة غير قابلة للتغيير في حين ان الاغلبية السياسية في الانظمة الحديثة ممكنة التغيير طالما انها لاتقوم على ثبات المعتقد ، فيمكن للاقلية(الصابئة مثلا)ان تصبح اقلية في الدول الاسلامية ، بينما يمكن للاشتراكية ان تصبح اغلبية سياسية في النظام اليبرالي الحديث[١].

ومن هذا المنطلق يتبن لنا سلوك النظام السياسي يجب ان يتعامل مع تلك الطوائف بشكل يجعل الدولة كجماعة مميزة ومستقلة ذات ارادة واحدة ومصالح مشتركة امام المجتمع الدولي والتأكيد على شعور التضامن والتلاحم بينهم والذي سيغدو درعاً نفيساً يصون وحدة المجتمع[٢]

ويمكن ان يتضح مدى تلازم مفهومي الفساد السياسي وصناعة الطائفية في مجالات اخرى كالمجالات الادارية والمالية وهذا سنبحثه في الفروع الاتية.

الفرع الاول
اسهام الفساد السياسي بالتفرد بالسلطة وانعدام الامن

لاشك ان وجود الثروات طائلة يساء استخدامها من قبل الافراد انفسهم او من قبل السلطات العامة يعد اول مؤشرات الفساد المالي للسلطات السياسية بالإضافة الى سكوت تلك السلطات عن اعتداء الافراد على اموال الاخرين ومساعدتهم في ذلك لكونهم يمتلكون صلة ببعض الشخصيات

---

(١٤) غيلون، ص٢٧

(١٥) غيلون، ص٤٤.

السياسية المستفيدة من تلك العمليات،عندها يمكن للدولة ان تفقد الكثير من استقلالها وتصبح مجرد مصدر لحماية الفساد ، كما يمكن لهذه الجماعات ان ينتشروا في جميع هيئات الحكومة والاحزاب السياسية[١]

هذا يعني ان الفساد السياسي يُصنع باسلوب اقتصادي اضافة اللى الاسلوب الديني ويخلق طوائف مقربة من السلطات العامة ومسيطرة عليها، ويخلق اجواء انعدام الامن والفقر ومحاربة اي جهة تتصدى لفضح ملفات الفساد وكشف نشاطات تلك الشخصيات.

لذا قد يلجأ هؤلاء الى استخدام التهديد بالعنف ضد كل شخص لشراء تأييده وبالتأكيد ان شراء التأييد بشكل مستمر و امر مكلف جداً، كما ان استعمال قليل من القوة ضد المتذبذبين في ولائهم يمكن ان يحرز نتائج كبيرة على سبيل ضرب المثال للاخرين[٢]

هذا يعني ان للفساد السياسي وجوه عدة بمجملها يتحقق اهدار المال العام وتفشي الفساد الاداري والمالي والتأثير في اقتصاد البلد وهذا امر يؤثر بعلاقات الافراد انفسهم بوجود طوائف مقربة واخرة بعيدة وكلها تثير النقمة والرفض لدى ابناء الشعب وعد الرضا عن السلطة الحاكمة وبالتالي التأثير في استقرار الدولة.

الفرع الثاني
سيطرة الشخصيات الفاسدة على سدة الحكم

ذكرنا قبل قليل ان الدولة قد تساهم بسكوتها عن مقدار الفساد الذي يمكن ان يلحق بالبلد وتصاعد العنف وخلق طبقات متحكمة ومتنفذة على حساب الشعب واستشراء الفقر بين افراده،لكن تبقى الطامة الكبرى تتمثل بوصول تلك الجماعات الفاسدة الى الحكم وتتحول الدولة من دولة قانون الى دولة سارقة لقوت الشعب بسبب سيطرة الحكام اللصوص الذين يعمدون الى الافلات من العقاب[٣]

فهذا النوع من الفساد الذي يترتب عليه فوائد اقتصادية يفتقر الى المسائلة السياسية، لذا فأن معارضته تكون عملية خطرة، لان هذا النوع من الفساد يكون واسع النطاق ومنفلتاً من كل عقاب وعابراً للحدود ويؤدي الى تفاقم الفساد حتى على المستوى الدولي.

يتصح مما تقدم ان هنالك تلازم حتمي بين الفساد السياسي وخلق الطوائف، وعلى الرغم من ان الطوائف التي تكلمنا عنها هي طوائف تميل الى التقسيم الاقتصادي بين الاغنياء والفقراء او بين المتنفذين في الدولة والاشخاص البسطاء ، الا انها وبمجملها اسباب مترابطة تخلق طوائف فاسدة مسيطرة على سدة الحكم ويزداد الامر سوء خاصة اذا ما ارتبط ذلك الفساد بتوجه ديني معين.

---

(١٦) مايكل جونستن، الثروة والسلطة والديمقراطية: متلازمات الفساد، ط١،(نقله الى العربية د.نايف الياسين، مكتبة العبيكان :٢٠٠٨) ص٢١٣-٢١٤

(١٧) جونستن،ص٢١٥

(١٨) جونستن،ص ٢٧٤-٢٧٥

كما ونرى ان الطائفية هي من صنع الانظمة السياسية، فالطوائف ان وجدت فانها لن تستفحل الا ظل نظام ساسي فاسد يحابي طائفة على حساب الاخرى مما ينتج اغلبية واقلية، ولكن لو وجد نظام سياسي يعتمد سيادة القانون ويحمي الحقوق والحريات ويعمل على تحقيق المساواة فأن روح الطائفية لن تنمو ، لان لكل منها حقوقه وحرياته ضمن القانون دون محاباة اوتمييز.

المبحث الثالث
الاثار السياسية لصناعة الطائفية

بعد ان بينا مفهوم الطائفية وكيف ان معناها يتبدل مع اختلاف وجهات النظر حول طبية هذا ألمفهوم الا اننا نتفق على شي اساسي وهو ان صناعة الطائفية قد تحقق بعض المزايا التي قد تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

فالاستقرار السياسي يعد غاية تسعى اي دولة الى تحقيقها، وهو مفهوم نسبي، اذ لا توجد دولة مستقر بالمطلق فلاستقرار يعني الثبات.[١]

كما ان الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الامة واطرافها ويقابل ذلك حالة من الاضطراب حين تختل تلك العلاقة فيقع بينها العداء والنزاع والحرب[٢]

وعادةً ما يرتبط مفهوم الاستقرار السياسي بمفهوم شرعية السلطة، اي بالطريقة التي يتم بمقتضاه اسناد السلطة في الدولة الى الحكام، وفيما اذا كانت طريقة ديمقراطية تقوم على اختيار الشعب ورضاه عن طريق الانتخابات او بطريقة غير ديمقراطية تنفي دور الشعب في اختيار الحكام كالانقلاب العسكري ، لهذا توصف السلطة المنبثقة بطريقة ديمقراطية بأنها سلطة شرعية[٣]

وهذا يعني ان اول مؤشر للاستقرار السياسي لاي دولة هو الانتقال القانوني والسلمي للسلطة ، اما المؤشر الاخر فأنه يتعلق بمشروعية هذه السلطة ، اي سيادة القانون وخضوع الحكام مع المحكومين لأحكام القانون[٤].

والمفهوم المخالف لما ذكرناه من مفاهيم ، ان انعدام رضا الشعب عن السلطة التي جاءت بطريق العنف والقوة او عدم التزام السلطة في الدولة بالقانون (سلطة فاسدة) سيُحدث الكثير من الازمات الداخلية والحروب الاهلية اضافة الى التأثير في النظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد.ومن هذا نخلص الى ان هنالك اثار ايجابية واخرى سلبية تترتب على صناعة الطائفية.

المطلب الاول
الاثار الايجابية لصناعة الطائفية

---

(١٩) طه العلواني ، الحميد والخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي ، مقال منشور على الموقع الاليكتروني www.palscolars.com

(٢٠) الصفار،الاستقرار السياسي والاجتماعي :ضروراته،(الدار العربي للعلوم: بيروت،٢٠٠٥) ص١٥.

(٢١) عدنان عاجل عبيد ، القانون الدستوري :النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق،ط٢، (دار الوثائق والكتب في المكتبة الوطنية: بغداد،٢٠١٢) ص٢٢.

(٢٢) عدنان عاجل عبيد، ص٢٣.

قد يستغرب الكثير لوصفنا لأثار الطائفية بالايجابية،فالطائفية الصنعية وان كانت تحمل معاني سلبية ظاهرية كما هو متعارف عليها، الا انها ان أُستخدمت وطُبقت بجوهرها لابظاهرها فأننا قد نصل الى تحقيق بعض الغايات التي تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي لاي دولة وتعتبر احترام حقوق الاقليات من اهمها وايجاد انظمة سياسية جديدة تعمل على التوفيق بين مصالح الطوائف المكونة للشعب وهذا ماسيتم معالجته في الفروع التالية.

الفرع الاول
احترام حقوق الاقليات

ان اهم مايترتب على صناعة الطائفية وجود اقليات، قد تكون اقليات دينية لكونها تؤمن بدين او بمذهب او بمعتقد معين،او انها اقلية سياسية تحمل افكار سياسية مختلفة عن سياسة السلطة الحاكمة، الا ان مسألة الاقليات غالباً ماترتبط بالمسألة السياسة التي يريد ان يستغلها البعض ليضعف خصومه السياسيين، والبعض يريد استخدامها لخدمة اغراضهم الخاصة، وبهذا انتقل التمايز بين الطوائف من الاطار الديني الى الاطار السياسي وهو ما دفع الكثير من القوى السياسية الى اللجوء الى الحوار السياسي لتحقيق الوحدة الوطنية[1]

فالاعتراف بوجود اقليات لها انتماء عرقي اوديني مختلف عن انتماء الاغلبية هو افضل وسيلة لحماية حقوق الاقليات واحترامه التي تساهم بالتالي في تحقيق الوحدة الاجتماعية والسياسية ، وهذا معمول به في الدول المتقدمه التي يشكل التمايز طائفي عائقاً امام وحدتها ، ولكن المشكله تظهر في الدول النامية التي تعمل الاقلية وكأنها جماعه لا تنتمي الى الوطن ، مما يؤدي الى خلق الضعف لديها لعدم الولاء للوطن[2]

ونلاحظ ان غالبيه الدساتير تنص على عدم التفرقة بين الافراد بسبب الجنس واللغة والدين ومنها دستور جمهوريه العراق لسنه ٢٠٠٥، حيث جاء في الماده(٤) منه ((العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس اوالعرق او القوميه او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي)) .

لذلك يجب على النظام السياسي ان يحتوي جميع الطوائف او تجد من يمثلها في قبة البرلمان ويضمن لها العيش في علاقات اجتماعيه تجعلها متكافئة مع الاغلبية في تحقيق حرية

---

(٢٣) غيلون ،ص٨

(٢٤) عبد الوهاب الكيالي، واخرون ، موسوعه سياسية، ج١، (المؤسسه العربيه للدراسات والنشر :بيروت، ١٩٧٩)ص٢٤٤.

الرأي والمساواة في الحقوق والحريات ونحن نتحدث هنا عن الانظمة الديمقراطية [1]

الفرع الثاني
الديمقراطية التوافقية وتأثير الاحزاب السياسية

لطالما كانت الغاية من العمليه الديمقراطية هو حكم الشعب بالشعب ، الا ان هذا المفهوم التقليدي بدأت تظهر عليه بعض المفاهيم الحديثه وهي وليده الحاجات الجماهيرية بسبب الظروف التاريخية والسياسية ومن هذه المفاهيم ، الديمقراطيه التوافقية[2] والتعددية الحزبية.

فالديمقراطية التوافقية وسيلة لإدارة النزاعات بين الاطراف السياسية عن طريق التعاون والوفاق بين ممثلي الاقلية وللذين يعتبرون من النخبة بدلاً من التنافس وأتخاذ قرارات بالاكثرية دون الاعتداد بإرادة الاقلية .

ولأجل نشوء هذا النوع من الديمقراطية وتحققه بشكل يؤثر ايجاباً على الاعمال التي تقدمها الحكومة لابد وان نعلم بأن انتهاج هذا المنهج ينم عن ثقافة وعلم العناصر التي تقود البلاد ، اذ ان الديمقراطية التوافقية لا تتم بين ليلة وضحها بل انها تحتاج الى جهود جبارة من قبل القائمين عليها للوصول الى الهدف الاسمى وهو حماية الشعب من الابتزاز الى الحروب الاهلية. .

فالمجتمع التعددي يعيش في كنفه مختلف قطاعات المجتمع جنباً الى جنب ولكن بانفصال ، تجمعهم الوحدة الوطنية ،اي توجد مجتمعات تتكون من اكثر من قومية او طائفة او اقلية تختلف عن بعضها من حيث اللغة او الدين او الثقافة وهي مجتمعات معقدة التركيب ولكن درجة تعقيدها تختلف باختلاف حجم التنوع الموجود فيها من جهة و بأختلاف حماس افرادها في التمسك بخصوصيتها من جهة اخرى[3] .

كما تميل الانقسامات في تلك المجتمعات التعددية ذات الانتخابات الحرة الى ان تعبر عن ذاتها من خلال انقسامات في نظام الاحزاب ، لذا فان وجود احزاب سياسية متعددة تعمل على

---

(٢٥) موج عراك علوي ، الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء وطني : دراسة اجتماعيه تحليلية ، (مجلة جامعة بابل : العدد ٣ ،٢٠١١) ص٣٥

(٢٦) التوافق لغةً : التوافقية جاءت من الفعل اتفق بمعنى تقارب والتوافق والاتفاق والموفق من جَمع الكلام وهيأته والاتفاق جعل الامر جمعاً بعد تفرقه كما جاء بمعنى التقرب والتطابق قدر الامكان والكفاية ،انظر رشيد عماره ، الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي (مجلة زانكوي سليماني : السليمانية ، العدد (٣٠) ،٢٠١٠) ص ٦٠٥

(٢٧) محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها على العراق، ط١(مؤسسة موكريائي للطباعة والنشر: اربيل،٢٠٠١) ص٣٧٠ .

تمثيل تلك المجتمعات المتعددة سياسياً وهذا الامر يعد من الامور التي تساعد على تطبيق الديمقراطية التوافقية.[1]

الا اننا لانتكر اهمية البيئة التي تنشأ بها الديمقراطية التوافقية والتعددية الحزبية،اذ انها تحتاج الى وعي جماهيري بمضمونها ومحتواها والا فان التعددية الحزبية سوف تؤدي الى سوء التمثيل الوطني ومن ثمة زعزعة كيان الدولة خاصةً في الدول التي عانت من نظام الحزب الواحد الدكتاتور ، مع نهاية هذا النظام تتعدد الاحزاب كردة فعل على النظام الشمولي وليس بناءً على التدرج التأريخي والتطور الفكري للشعوب وهنا تتحول الاحزاب المتعددة الى وسيلة للتجاذب السياسي وخلق الفوارق وتطييف الاخرين وليس وسيلة لتمثيل ارادة الشعب.

المطلب الثاني
الاثار السلبية لصناعة الطائفية

ذكرنا وفي مجمل حديثنا عن تعريف الطائفية بأن ما يهمنا ليس الفكرة النظرية للطائفية وانما الحالة الواقعية ، فلربما ان الطائفية بمفهومها النظري لا يوجد فيها مشكله لكن تبقى مشكله الواقع ، فالواقع يشير الى وجود نقاط ضعف في هذه الفكرة ولدت العديد من الاثار السلبية ويمكن تلخيصها بالفروع الاتيه

الفرع الاول
التأثير في شرعية نظام الحكم (شرعية السلطة)

ذكرنا سابقاً بان شرعية نظام الحكم تعني طريقه اسناد السلطة الى الحكام ويعتبر رضا الشعب عن السلطة عنصراً اساسياً لديمومتها وشرعيتها ، وبهذا يجب على السلطة ان تعمل على تعزيز الولاء والشعور بالانتماء الوطني والقومي وتحقيق تكافل الفرص بين الافراد مع ارتباطها بمفهوم الموافقة والقبول التي تلزم الشعب بالانقياد والطاعة لهذه السلطة.[2]

فان عمدت السلطة في الدولة خلق طوائف عدة غير قادرة على التوافق بينها وبدون تغليب احدها على حساب الاخرى ، عندها تصبح طاعة الافراد لها مجردة من الرضا ومبنية على الخوف ولهذا فان السلطة تفقد شرعيتها مع استمرار هذا الحال الذي يؤدي الى زعزعة النظام السياسي ويكون عرضة للانفعالات السياسية.

الفرع الثاني
التأثير في هيبة الدولة وسيادتها

---

(٢٨) للمزيد انظر ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،(ترجمة حسني زينة،معهد الدراسات الاستراتيجية :بغداد/بيروت) ص١٠٠

(٢٩) احمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية شرعيته والمشروعية (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية : دمشق ، عدد (٢)، م ٢٤ ، ٢٠٠٨) ص ٣٥١.

لا شك ان الفساد السياسي الذي يبني مجتمعاً طائفياً نتاجه سيكون طائفي ايضاً ، و لربما ان اغلب الشعوب لا تمتلك تلك الثقافة السياسية التي قد تعتبر الطوائف أمراً مقبولاً ، لذا فالطوائف في المجتمع تشتت وحدة الدولة وتؤثر في هيبتها وسيادتها .

والسيادة كخصيصة تلحق السلطة السياسية في الدولة ومعناها تمتع الدولة بسلطة عليا على سائر الافراد والمؤسسات الكائنة فيها وتفرض نفسها بوصفها بسلطة أمرة عليها [١]

وكما نعلم ان سيادة الدولة قد تتعرض الى مخاطر كبيرة قد تمس البعض منها مظهرها الداخلي والذي يتمثل ببسط الدولة سلطتها على اقليمها وظهورها بمظهر الامر الناهي في جميع شؤونها، عندما تسيء الدولة تطبيق الديمقراطية التوافقية التي تؤمن بتعدد الاثنيات والطوائف في حالة تفضيلها طائفة على اخرى فمراكز القوى الطائفية تلعب دوراً كبيراً في تجريد الدولة من مسؤوليتها في حماية المواطن وتكريس حكم القانون [٢] .

فشعور بقيه الطوائف بالضعف هو ما يدفعها الى انتهاج منهج مخالف لارادة السلطة في الدولة عن طريق اللجوء الى التسلح او الاستعانة بالقوة الخارجية وهو ما يشكل مساساً بسيادة الدولة الخارجية لان الدولة عندما تخضع الى سلطة دولة اجنبية سوق تمس سيادتها وينتقص منها[٣]

يتضح مما تقدم من المعايير الاساسية لكي يوصف الحكم السائد بالدولة انه حكم سليم قانوناً ان هناك استقرار سياسي وسيادة القانون وهنالك سيطرة على مد الفساد ، اي ان القانون يطبق على الجميع من دون استثناء ، في حين ان الحكم الفاسد هو من يطبق القانون على طائفة من الطوائف بقصد الاضرار ليس الا.

---

(٣٠) مصطفى ابو زيد فهمي ، مبادئ الانظمة السياسية (الاسكندرية ، ١٩٨٤) ص ٧٢.

(٣١) هلال جميل، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية ،(مركز كارينغي للشرق الاوسط :بيروت ،٢٠٠٩) ص٤

(٣٢) عبد الغني بسيوني عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،ج١(دار النهضة العربية : بيروت ،١٩٧٢) ص ٤٤

المبحث الرابع
فساد الانظمة الانتخابية وأثرها في تكريس الطائفية

تعد الانتخابات جزء من كل لا يتجزأ في الحياة الديمقراطية ، الا ان الديمقراطية قد تتحول الى وسيلة شكلية لوصول الحكام الفاسدين الى الحكم ولكن بطريق مشروعة (الانتخابات) عن طريق تضليل ارادة الناخب لمصلحته ، فألاهم من تواجد الناخب في غرفة الاقتراع لوحده هو وجود الدافع والحافز لديه ، لذا فأن افساد هذا الدافع هو جوهرة اللعبة الانتخابية في اكثر المجتمعات ديمقراطية في العالم ، وجعل المال والعصبية والطائفية اموراً تمس ارادة ودوافع الناخبين في الحصول على حياة سياسية ديمقراطية [١]

ولأجل بيان مدى تأثير الفساد الانتخابي في تكريس الطائفية ارتئينا ان تقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول يتكلم عن الانتخابات ودور الانظمة الانتخابية في تكريس الطائفية والثاني يتحدث عن اثر التحول الديمقراطي في العراق على صناعة الطائفية.

المطلب الاول
الانتخابات ودورها في تكريس الطائفية

لأجل تناول موضع الانتخابات واثرها في تكريس الطائفية ارتأينا ان نقسم هذا المطلب الى الفروع الاتية .

الفرع الاول
فكرة عامة عن الانتخابات

الانتخاب هو اختيار او انتخاب الشيء من بين عدة اشياء ، والانتخاب بمفهومه السياسي هو اختيار شخص او عدة اشخاص لتولي مهمة او منصب ، ويتم الاختيار بواسطه افراد الشعب الذين يتمتعون بحق الانتخاب وفقاً للقواعد القانونية المنظمة لذلك ، وهو وسيلة عملية يتم بواسطتها اختيار الاشخاص الذين سيعود اليهم اتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة للدولة.[٢]

وتخضع الانتخابات الى العديد من القواعد تلك التي تتعلق بتنظيم الحملات الانتخابية والالتزام بمواعيدها اضافه الى مصادر تمويل الحملات الانتخابية والرقابة عليها، فتعد الحملات

---

(٣٣) جواد البشيتي ، فساد الانتخابات يكمن فساد الدافع الانتخابي (مقاله على موقع الحوار المتمدن : عدد ٢٩٣٧ في ٢٠١٠/٣/٧)
www.alhewar.org

(٣٤) نظام اركان ،عثمان الروافي ، محمد الحلوه ، مبادئ علم السياسة ،ط١ (الرياض،١٩٨٩) ص ٢٠٤

الانتخابية هي الوسيلة التي يعبر من خلايا المرشح السياسي عن برنامجه الانتخابي بغيه ضمان الحصول على اصوات الناخبين يوم الاقتراع [١]

كما تعد الحملة الانتخابية هي البوابه الاولى التي يؤثر فيها المرشح على ارادة الناخب من خلال مايدلي به من عهود ترغب الناخب في اختياره لذا فان موضوع الحملات الانتخابية وتمويلها له دور كبير في تحقيق الفساد السياسي ، ذلك لان من مصادر تمويلها كثيرة ، فاضافةً الى امكانية تمويل الحمله من قبل الحزب ذاته والاستعانة الهبات والتبرعات من قبل المؤيدين لافكار المرشح او الحزب، هنالك مصادر اخرى غير مشروعه متأتية من مصادر خارجية تقف خلفها اجندات خارجية ، لان تمويل الدول الأجنبية تلك الاحزاب يدفعها لتحقيق مصالح خاصة التي تكبدها عناء تمويل الانتخابات بالتالي تحقيق غرض فوز المرشح او الحزب لخدم مصالحها في الدولة ، لذا لا يجوز قبول تمويلات من دول أجنبية لأنه يعني قبول تنفيذ ذلك الاجندات.[٢]

وبهذا فان الفساد السياسي سيتحقق ابتداءً عندما يرتضي المرشح ان يتم تمويل حملته الانتخابية في دول غير وطنية (أجنبية) فسوء النية مفترض لدى المرشح ، فهو يغلب مصلحته الشخصية على المصلحة الوطنية بالتالي السماح للدول الاخرى بمساس سيادة الدولة وتخريب حكم القانون، كما ان المرشح قد يتلاعب بثقة المواطن عندما يخدعه بالوعود الكاذبة التي لا يمكن تحقيقها ، او العمل على استغلال تلك الثقة لتحقيق مكاسب انتخابيه ثم تنص منها وعود والفرق في مستنقع الفساد السياسي [٣]

وابرز ما يمكن ملاحظته على بعض الحملات الانتخابية انها تتخذ من الطائفية منهاج لها ، وهذا امر خطير جداً ، لان المرشح منذ البداية عمد الى استمالة طائفته بأي طريقه كانت دون النظر الى مصالح الطوائف الاخرى وهو امر يباه العقل والمنطق الذي يقضي بأن المرشح

---

(٣٥) أوليفيه دوهاميل ، ايف ميني ، المعجم الدستوري ،ط١ (ترجمه منصور القاضي ، مراجعه د.زهير شكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦) ص٥٧٩.

(٣٦) وهذا ما أكد عليه قانون الانتخابات العراقي لسنة٢٠١٤ في المادة (٢٩) التي جاء فيها ((يحظر الانفاق على الدعــاية الانتخابية من المال العام او من موازنة الوزارات او اموال الوقف او من اموال الدعم الخارجي))وعلى الرغم من وجود هذا النص الا انه لم تحدد عقوبة للمرشح الذي ثبت قبوله دعماً خارجياً.

(٣٧) علي محمد البهادلي ، اخلاف الوعود الانتخابيه (فساد صارخ) (مقاله منشورة على موقع الحوار المتمدن ، العدد ٢٨٧٧ في ٢٠١٠/١/٣ www.alhewar.org

يجب ان يمثل الشعب بأكمله لا طائفة محددة ولكن بسبب فساد المرشح الذي يوهم الناخبين بانه سيمثلهم ويحافظ على حقوقهم كطائفة.[١]

كما انه سيترك هوة واسعة بين الناخبين والمرشحين فيما يتعلق بشعورهم السياسي وإسهامهم في العمل السياسي ، لان الناخب عندما يعطي رأيه في موضوع معين فأنه لا يقرر وإنما يترك الامر الى ممثليه الذين فازوا بالانتخابات فيمكن ان يكون عمل الممثلين واقعياً محسوماً بظروف النتائج الانتخابيه والمساومات التي تحدث بين الاحزاب من اجل استلام السلطة والمشاركة فيها بعيداً عن الاصوات التي رفعتهم الى السلطة [٢].

الفرع الثاني

دور الانظمة الانتخابية في تكريس الطائفية

النظام الانتخابي هو مجموعة من احكام تنظيمية لها تأثير مباشر في تحويل الاصوات الى مقاعد [٣] ويعد نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي في اكثر النظم الانتخابية تطبيقاً ، ولكن على اقل تعلقه الامر بعنوان الفرع فسوف يكون مجال حديثنا عن التمثيل النسبي الذي يقصد به : هو النظام الذي يهدف الى الحد من من التفاوت بين حصة حزب ما من مجموع الاصوات المُدلى بها وحصته من المقاعد في البرلمان ، بهذا فان الاسلوب يمنح كل لائحة حزبية عدداً من المقاعد النيابية تتناسب مع عدد الاصوات التي حصل عليها .[٤]

وعلى الرغم من ان نظام التمثيل النسبي يعكس الرأي العام ويعبر عن مشاركة الشعب باكمله في العملية السياسية لكن هذا الامر لا يتحقق في الدول متعده الاحزاب والتي تعاني من عدم الاستقرار لأنه من الصعوبه الحصول على الاغلبيه المطلقه للمقاعد البرلمانية مما يؤدي الى ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية ، والتي تعني تشكيل تجمعات وتكتلات داخل البرلمان في اجل دعم حزب قوي ليتمكن من تشكيل الحكومة على ا يتم توزيع الحقائب الوزارية على احزاب هذه الائتلاف.[٥]

---

(٣٨) مقاله نشوره على الانترنت في صحيفه الزمان بعنوان (الاحزاب تقيم مزادات لشراء اصوات الناخبين) www.azzaman.com

(٣٩) نغم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون (مجلة العلوم السياسية ،عدد ٤٣) ص ٥٨.

(٤٠) مشروع اداره الانتخابات وكلفتها (أيس) موقع اليكتروني اشارت اليه زهراء عبد الحافظ ، الانتخابات واثرها في استقرار نظام الحكم، (اطروحه دكتوراه ،كليه الحقوق : جامعة النهرين ، ٢٠٠٩) ص ١٥.

(٤١) اندرو رينو ،بن رايلي ، اندرو اليس ، انواع النظم الانتخابية (ترجمة كرستينا خوشو بابتو (مؤسسه موكرياني للبحث والنشر : اربيل ، ٢٠٠٧) ص١٠٧.

(٤٢) نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع: عمان،٢٠٠٤) ص٣٣٣

مع الاشاره الى ان المشرع العراقي قد اخذ بنظام التمثيل النسبي ويرجع البدء الى اعتماد التمثيل النسبي الى تنوع المجتمع العراقي من حيث التركيبة الدينية والقومية وهذا التنوع بحاجه الى من يوفق بين وجوده وحقوقه دون الاحساس بالمظلومية والغين .

كما ان التعددية الحزبية في العراق تحول دون تطبيق نظام الاغلبية الذي يعتمد على حصول المرشح او عدد من المرشحين على عدد من الاصوات يفوق الاصوات التي حصل عليها اي احد من منافسيه [1]بسبب التخوف استبداد البرلمان الذي يؤدي الى ايقاع الظلم على الأحزاب الصغيرة. [2]

لذا جاء التمثيل النسبي ليمثل الاقليات بمختلف أنواعها وهذا ما اثار نعرات طائفية بين الاحزاب وممثليهم رغم انهم متفقين ظاهرياً على الوحدة الوطنية التي يفترض تتبع لتمثيل جمع اطياف الشعب ،مما اوجد احزاب قوية واخرى ضعيفة واصبحت القوية مسيطرة سياسياً بما تحمله من أفكار خاصه بها .

المطلب الثاني
اثر التحول الديمقراطي في العراق على صناعة الطائفية

من المعلوم ان الانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم الديمقراطي هو امر كبير على الشعوب التي عانت من التسلط الدكتاتوري لعقود طويلة ، وعليه فأن التحول الديمقراطي للسلطة يتطلب وجود استقرار سياسي وان تقرر الجهات السياسة الانفتاح بطريقة تؤدي الى مشاركه جميع اطياف الشعب في الحكم وعليه وعليه ارتأينا ان نقسم المطلب الى الفروع الاتية .

الفرع الاول
طريقة تداول السلطة في النظام السياسي

ان لطريقة تداول السلطة في اي نظام سياسي يعتبر اول مؤشرات التحول الديمقراطي خاصةً اذا كان هذا التداول سلمياً بعيداً عن الثورات والانقلابات ، ويعمل على تنظيم انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية وتداولها تجسيداً للمشاركة السياسية الواسعة ، وهو يمثل دلاله مميزه لنظام الديمقراطي . وان رفض النخب الحاكمة مشاركة القوى السياسية الاخرى ومنعها من الدخول الى النظام السياسي ، عندها ستنكر القوى السياسية الصف الشرعية للنظام السياسي القائم والعمل على الاطاحة خارج الاطر والإجراءات الدستورية عن طريق الثوره او الانقلاب. [3]

---

(٤٣) منذر الشاوي، القانون الدستوري، ج١، ط١ (بغداد:١٩٨١)ص٥٥

(٤٤) الخطيب ، ص٣٣٠

(٤٥) حسين علوان البيج، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي (مجلة دراسات إستراتيجية : مركز الدراسات الدولية في بغداد، عدد٤، ١٩٩٨)ص١٦٥

ومن المعروف ان عدم الانسجام بين النظام السياسي والصراع الاجتماعي وعدم تلبيه مطالبه من اهم الاسباب التي تدفع الى قيام الثورات من اجل استلام السلطه والوصول الى مواقع الحكم. [١]

وهذا يعني ان جميع القوى السياسية ومنها المعارضة يجب ان تتسلم لسلطه يوما ما عبر الانتخابات والحصول على اصوات الناخبين . وبما ان النظام السياسي في العراق يسمح بالتعددية الحزبية فمن الصعوبة ان يسيطر حزب واحد على النظام السياسي [٢] خاصة وان الاحزاب تعبر عن الاقليات والقوميات والعرقيات النابعة من تنوع الشعب العراقي فوجود التنافس الحزبي المنظم بشكل دستوري يحل مشكلة التعاقب على السلطة حلاً سلمياً .[٣]

ففي العراق ومنذ قيام الثورة ضد النظام الملكي عام ١٩٥٨ وحتى ٢٠٠٣ تم تداول السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والثورات ،الا ان صفحة الانقلابات الثورات قد طويت على يد قوة خارجية قامت بأحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من جسامة التغيير الحاصل الا انه احدث نقلة نوعية على الصعيد الدستوري والسياسي ، اذ تم اسناد السلطة للحكومات بطريق ديمقراطي يكون للشعب الكلمة الفصل ليعهد بها الى من يعتقد بصلاحيته بعيداً عن العنف والازمات فتشكلات اول حكومة عراقية برئاسة نوري المالكي التي حلت محل حكومة ابراهيم الجعفري استناداً الى دستور ٢٠٠٥، الا ان فكرة المحاصصة الطائفية اضعفت اداء الحكومة ، ولن يخرج العراق من وادي الازمات مالم تتخلى الاحزاب عن المحاصصة الطائفية في ادارة البلاد ووتفعيل النصوص الدستورية والالتزام بها.

مما تقدم يتضح أهمية طريقة تداول السلطة وتعاقبها دون سيطره حزب واحد او طائفيه معينه على الحكم لأنه سيدفع الطوائف الى اللجوء الى الثورات والانقلابات رفضاً للحكم الطائفي المسيطر .

الفرع الثاني
التعددية الحزبية والسياسية في العراق

---

(٤٦)البيج ،١٦٧.

(٤٧) اشار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الى حرية تشكيل الاحزاب السياسية في الماده (٣٩/اولاً) مما يعني ان نظام الحزب الواحد انتهى واصبح العراق امام تحول ديمقراطي يسمح له بتعدد الاحزاب لتمثيل اطياف الشعب العراقي.

(٤٨) محمد عبد الجبار ، نظرة تحليلية لخريطة المعارضة العراقية وتضاربها (٢٠٠٢) ص٢

لقد كشف الواقع السياسي الجديد عن حقيقة تبدو متجذرة في الدول النامية ، وهي من اهم التحديات التي تواجه الدول الساعية الى تأسيس نظام ديمقراطي بعد حقبة الحكم الشمولي وهي مسألة التعامل مع التعددية سواء فهمت من منظورها السياسي ام الاجتماعي ام الثقافي .[١]

فبعد الانفتاح الديمقراطي الذي شهده العراق بعد انتهاء الحكم الشمولي الذي استمر لمدة ٣٥ عام اصبحت العمليه السياسية تتطلب نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية وفق ضوابط قانونية ليساعد في ايجاد نظام مستقر للعراق .فالتعددية الحزبية تعني توزيع السلطة السياسية عن طريقه ترتيبات أو اشكال مؤسساتية [٢] وبهذا فان السلطه لا تكون حكراً على فئه معنيه سواء كانت سياسة ام اثنية ام فكرية ام اثنية. فالتعددية الحزبية لا توجد الا حيث تتواجد التعددية السياسية ، اي وجود قوى اجتماعيه لها مصالح اجتماعية ورؤى سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة. [٣]. فجميع العوامل التي تساعد على ظهور التعددية متحققة في النظام السياسي العراقي أولها سبق ذكرها . وهي تحول العراق الى عراق ديمقراطي قائم على الانتخابات وحرية الرأي وفي دونها لا مجال للتحدث عن الديمقراطيه [٤] كذلك تنوع المجتمع العراقي في تركيبته الدينيه والقومة والاثنية جعل من التعددية الحزبية وسيله للتوفيق بين تلك المكونات والعمل على تحقيق التنافس السلمي والسياسي على السلطة وتمثيل كل تلك المكونات بشكل يبعدها عن الاحساس بالغبن.[٥]

وعلى الرغم من جميع المزايا التي تحدثها التعددية الحزبية الا ان الامر في العراق قد اتخذ منحى أخر ، وأصبحت التعددية نظام اقرب للفوضى منه الى النظام بسبب كثرة الاحزاب السياسية والكيانات وتجاوز الحدود المتوقعة في عدد الاحزاب. [٦]

كما اغلب الاحزاب بنيت على اساس الانتماءات الثانوية والاثنية و الطائفية واجم هذا النوع من التعددية يدخل من التعددية يدخل في هيكلية النظام السياسي وتحولت الى محفز لصراع شامل ولا سيما عندما ارتبطت بالشعور بالمظلومية التأخيرية من بعض الاطراف فيما ارتبطت

---

(٤٩) رشيد عمارة ، عماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة:التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠- ٢٠١١ (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١١)ص ١١٢

(٥٠) صالح جواد كاظم ، علي غالب العاني ، الانظمة السياسية (مطبعة دار الحكمة: بغداد ،١٩٩١)ص١٤٣

(٥١) شمران حمودي ، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، ط٢(مطبعة الارشاد :بغداد ، ١٩٧٥) ص١٧٧

(٥٢) للمزيد انظر مجموعة باحثين، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية (مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ،٢٠٠٩)

(٥٣) حسين الزبيدي واخرون ، العراق والبحث عن المستقبل (المركز العراقي للبحوث والدراسات: النجف الاشرف،٢٠٠٨) ص ٥٥٩

(٥٤) سعد سلوم ، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، (مجلة جدل:العراق،٢٠٠٦)ص٢٠.

بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش من قبل اطراف فاخرى ، مما يعني ان التعددية ألاجتماعيه والثقافية اعمق من حيث القدرة على التعبئة ألاجتماعية[1] فاصبح المجتمع مجتمع انفعالات لا تفاعلات ومجتمع خلاف غير سلمي وليس مجتمع اختلاف سلمي [2].

على اننا يجب ان لاننسى الوضع الاستثنائي الذي جرى به تغيير النظام عبر التدخل العسكري الخارجي ، الذي جعل جانب من الاطراف السياسية يلجأون الى القوى الخارجية للاحتكام والحصول على الدعم متناسين خطورة هذا الوضع الى العراق لان هذه الجماعات السياسية اصبحت تمثل مصالح القوى الخارجية مما يضعف الشعور الوطني الهش وبهذا يصبح التعويل على الوعي الوطني لاستبعاد الحروب الاهلية نوعاً من الهروب الخطابي غير الفعال ، فتصارع القوى والمصالح الاقليمية والدولية تجعل من الصعوبة تجاوز الصراعات الاجتماعية خاصةً مع تراكم الضغائن ومع وجود اشكاليات اقتصادية واجتماعية واسعة توفر مناخاً مناسباً للتناحر ولقد أسهم هذا العامل في تكريس حالة الاقصاء التي عانت منها العديد من الفئات الاجتماعية العراقية.[3].

لذلك اعتمد النظام السياسي الجديد ولأجل تلافي اشكالات التهميش والإقصاء لأي جهة او طرف مبدأ التوافق او الديمقراطية التوافقية بغية اشراك ممثلي مكونات الشعب العراقي كله في السلطه .ورغم كون المبدأ مقبول من الناحية النظرية الا ان الواقع اثبت ان (المحاصصة) التي كانت بمثابة توزيع للمناصب والوظائف في مؤسسات الدولة على شكل حصص ، واصبحت نظاماً يطبق في مؤسسات الدولة ابتداء من المناصب السيادية مرور بمؤسسات الحكومة والاجهزة والدوائر الفرعية[4].

الـخـاتـمـة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث تبين لنا العديد من النتائج والمقترحات سنعمل على ذكرها.

اولا: النتائج

---

(٥٥)عمارة و المرسومي، ص١١٢.

(٥٦) عامر حسن فياض ،افكار تأسيسية في بناء الدولة العراقية (مجلة العلوم السياسية : عدد ٣٤، ك ٢،٢٠٠٧) ص١١٧.

(٥٧) مجموعة باحثين، اليات التحول الديمقراطي في العراق ، (بحوث ومناقشات الورشة العلمية التي اقامها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية . القسم السياسي للفترة ١٥ . ٥ الى ١٥. ٨/ ٢٠٠٤ كربلاء :٢٠٠٥) ص ٧٥ وما بعدها.

(٥٨) عبد الجبار عيسى السعيدي و باقر السوداني، اداء البرلمان العراقي:رؤية تقويمية :التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، ص٦٥.

١. تبرز مشكلة صناعة الطائفية في الانظمة السياسية العاجزة عن تحقيق العدالة بين الطوائف التي يتكون منها المجتمع بشكل سلمي مما يخلق الكثير من التوترات وبالتالي سقوط تلك الانظمة .
٢. ان سيطرة احدى الطوائف على الحكم واستفرادها به يزيد من ضراوة مطالبة باقي الطوائف والاقليات بضرورة اشراكهم بالحكم وتجسيد الثقة المتبادلة بين الاطراف عن طريق التداول السلمي للسلطة.
٣. احترام الاقليات والمحافظة على حقوقها لا يعني جعلها صاحبة القرار عن الاغلبية ، ولكن يفترض مشاركتها في الحكم كي لا تُغيب اصواتها.
٤. على الرغم من اعتبار الديمقراطية التوافقية هي من وسائل تخفيف الاحتقان الطائفي في المجتمعات التعددية ، الان ان الواقع السياسي للمجتمعات التعددية يشير الى غير ذلك،فالسمة الغالبة على النظام السياسي هي سمة الطائفية وليس ألتوافقية بالاضافة الى الصعوبة في تطبيق قواعد الديمقراطية التوافقية بعيدا عن قواعد العدالة والانصاف، لذا ليس علينا المبالغة في وصف الديمقراطية التوافقية بأنها السبيل الاقوم لتحقيق الهدوء السياسي في مجتمع يعج بالعنف.
٥. لفساد الحملات الانتخابية الدور الفاعل في صناعة الطائفية خصوصا تلك التي تسمح لنفسها بأخذ التبرعات من الدول والجهات الاجنبية ، لانها حتما ستميل الى تنفيذ مصالح تلك الدول لا المصلحة الوطنية وبالتالي تخون ثقة الناخبين وتغرر بهم، بالاضافة الى فشل الانظمة السياسية القائمة على انتخابات انتهجت من الطائفية منهجا لها لأنها تعمق الشعور بالتمييز الطائفي وتَّشعر مكونات الشعب بأن احد الطوائف هي المفضلة على الاخرى.
٦. يعد نظام التمثيل النسبي من الانظمة التي تخدم موضوع الطائفية بشكل او بأخر خاصة في المجتمعات التعددية عن طريق السماح لكافة الطوائف والاقليات ان تمثل نفسها في النظام السياسي عن طريق الاحزاب السياسية المتعددة وان يكون لها صوت مسموع، وفي الوقت الذي يعجز فيه نظام التمثيل النسبي مع التعددية الحزبية عن تحقيق الاستقرار السياسي ، فان نظام الاغلبية الذي يتنافس فيه حزبين او اكثر يميل الى تحقيق الاستقرار السياسي اللازم لنهوض اي بلد.
٧. غالبية تجارب الديمقراطية التوافقية لا تفلح في مجتمعات تعاني من تخلف سياسي وغياب الثقافة والوعي ألسياسي فالديمقراطية التوافقية تفرغ من محتواها ان اصبحت ردة فعل على النظام الشمولي الدكتاتوري ولم تكن من صنع تطور الوعي السياسي الذي يحتم المحافظة على حقوق الاقليات والاعتراف بها من باب المشاركة السياسية لا من باب تشضية وحدة المجتمع.

٨. لامواطنة في دولة نتهج الطائفية كما لامجال للحديث عن الوحدة الوطنية امام فشل القوة السياسية في تحقيق سياسة سليمة تقوم على التوفيق بين مكونات ألشعب، فنجاح اي نظام يتوقف على نجاح ممثلي الشعب وعدم انجرارهم وراء الافكار الطائفية.

ثانياً:المقترحات

١. تقرير الحماية القانونية لجميع مكونات الشعب واحترام الاقليات سواء عن طريق الدستور ام على صعيد الاجراءات القانونية التي تعزز مفهوم الطائفية وتزيد في سياسة التمييز الطائفي سواء كانت قوانين انتخابات او قوانين عادية كقانون الاحوال المدنية.وتشريع قوانين مكافحة التمييز والتفرقة وتقرير عقوبات رادعة لمن يرتكبها.

٢. من الاولويات التي يتوقف على تحقيقها تحقق الديمقراطية واحترام جميع مكونات الشعب لبعضها البعض، و توافر الوعي السياسي الذي لن ياتي بين ليلة وضحاها في اي دولة توالت عليها الحروب بسبب سوء قيادتها مما يضع الناخب امام مسؤلية كبيرة لاختيار مرشحين يحققون المطالب الوطنية وبعيدين عن التمييز الطائفي، فيجب العمل على خلق هذا الوعي ومحاولة الخروج من القوالب السياسية المتكررة والنظر الى مصلحة البلاد ككل.

٣. الاستعانة بالقيادات السياسة الكفؤة لتطبيق مفاهيم الديمقراطية بشكل حقيقي لاظاهري وتوقف تراشق الاتهامات بالطائفية.

٤. السماح للطوائف التعبير عن هويتها باعتبارها جزء من المجتمع واحترام استقلاليتها على ان لاتتعارض مع استقلالية المجتمع، لان قوة السلطة السياسية لاينبغي لها ان تصل الى تهميش المجتمع وتتحول الى طرف متسلط على فئات الشعب.

٥. ان نظام الاغلبية السياسية لا الاغلبية الطائفية يسمح بتكوين حكومة اكثر استقرارا بالتالي امكانية اتخاذ الاقرارات السليمة تكون اكبر وادائها افضل ، عندها ستنجو البلاد من ازمة تشكيل الحكومة وادائها.

٦. العمل على تعديل القوانين الانتخابية وقوانين الاحزاب التي تكرس للطائفية وتتغاضى عن الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها المرشحون بحق الوحدة الوطنية ووضع اليات صارمة للدعايات الانتخابية التي تنتهج منهجاً طائفياً.

٧. توافر الوعي الانتخابي لدى الافراد وانتخاب من يمثلهم لامن يفرض عليهم بحجة انتمائهم الحزبي او الطائفي بالتالي تشكيل الحكومة بأحزاب لا تؤمن بالحياة السياسية الا بتطبيق قاعدة الغاية تبرر الوسيلة.

٨. معالجة حالات الفساد الداخلي المتمثل اولا بالفساد السياسي والاداري والمالي وفقدان الامن والعمل على بناء دولة مستقرة ومتقدمة خالي من اشكال العنف والاضطهاد.

واخير نرى ورغم كثرة الاقتراحات المقدمة سلفا ، ان التخلص من الفساد السياسي وصناعة الطائفية لن يتم الا بتوافر امرين:

الاول:الوعي الشعبي ،اي وعي الشعب لحقوقه اولاً واحترام حقوق الاخرين، ثم توافر الوعي السياسي الذي يسمح بان يقرروا مصيرهم من خلال صحة اختيارهم لمرشحيهم ورفضهم جميع الممارسات السلبية التي يقوم بها المرشحين.

الثاني: الضمير والدافع الوطني الحقيقي للسياسيين وعدم نظرهم الى المناصب السياسية كغاية لتحقيق مصالحهم الفردية والفئوية.

الله ولي التوفيق

المصـــــــــــــادر

اولا : المعاجم والموسوعات

١. ابن منظور، **لسان العرب** ،(تحقيق عبد الله الكبير و محمد حسب الله وهاشم الشاذلي ، دار المعارف : القاهرة،١٩٨١)

٢. اوليفيه دوهاميل وايف مني ،**المعجم الدستوري**،ط١ (ترجمة منصور القاضي:مراجعة د.زهير شكر،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،١٩٩٦)

٣. عبد الوهاب الكيالي واخرون ، **موسوعة سياسية**(ج ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر :بيروت،١٩٧٩.

ثانيا :الكتب العامة

١. ارنت ليبهارت،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**،ط١(ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية:بغداد/بيروت،٢٠٠٦).

٢. اندرو رينو وبن رايلي واندرو اليس ،**انواع النظم الانتخابية** (ترجمة كرستينا خوشو بابتو، مؤسسة موكربائي للبحث والنشر: اربيل،٢٠٠٧)

٣. برهان غيلون ، **المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات** ،(دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت،١٩٧٩).

٤. حافظ عثمان ، **الاسلام والصراعات الدينية** ،(مطابع الهيئة المصرية للكتب)

٥. حسن موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين** ،ط١(المركز الثقافي،٢٠٠٩)

٦. حسن موسى الصفار،**الاستقرار السياسي والاجتماعي: ضروراته**،ط١ (الدار العربية للعلوم : بيروت،٢٠٠٥).

٧. سعيد السامرائي ،**الطائفية في العراق**، ط١(مؤسسة الفجر :لندن،١٩٩٣).

٨. شمران حمودي، **الاحزاب السياسية والنظم الحزبية**،ط٢(مطبعة الارشاد: بغداد،١٩٧٥)

٩. صالح جوادكاظم،علي غالب العاني ،**الانظمة السياسية**(مطبعة دار الحكمة:بغداد،١٩٩١)

١٠. طه جابر العلواني،**العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**، (مكتبة دار الشروق:٢٠٠٤).

١١. عبد الغني بسيوني عبد الله، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**(ج١،دار النهضة العربية: بيروت،١٩٧٢).

١٢. عدنان عاجل عبيد ، **القانون الدستوري:النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق**،ط٢(دار الوثائق والكتب في المكتبة الوطنية: بغداد،٢٠١٢).

١٣. مايكل جونستن ، **الثروة والسلطة والديمقراطية**،ط١(نقله الى العربية د.نايف الياسين، مكتبة العبيكان،٢٠٠٨).

١٤. محمد عبد الجبار ، **نظرة تحليلية لخريطة المعارضة العراقية وتضاربها**(٢٠٠٢)

١٥. مصطفى ابو زيد فهمي، **مباديئ الانظمة السياسية**،(الاسكندرية،١٩٨٤).

١٦. منذرالشاوي، **القانون الدستوري**،ج١،ط٢(بغداد،١٩٨١)

١٧. نظام اركان وعثمان الروافي ومحمد الحلوة ،**مبادئ علم السياسة**،ط١ (الرياض،١٩٨٩).

١٨. نعمان احمد الخطيب ،**الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**(مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع:عمان ،٢٠٠٤).

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. زهراء عبد الحافظ ،**الانتخابات وأثرها في استقرار نظام الحكم** (اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق:جامعة النهرين،٢٠٠٩)
٢. محمد زين العابدين السيد محمد ،**الديمقراطية التوافقية واثرها في الحياة السياسية:دراسة حالة لبنان** (رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :قسم العلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٩)
٣. نبيل ناصر الاجدع ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية: دراسة حالة** (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية:جامعة اليرموك،٢٠٠٥).

رابعا: الندوات والمقالات والبحوث المنشورة

١. احمد ناصوري، **النظام السياسي وجدلية شرعيته والمشروعية** (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية:دمشق،عدد٢ ،م٢٤، ٢٠٠٨).
٢. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،**الطائفية خطر محدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية،**(ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية:جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها، الدوحة: قطر)
٣. حسين علوان البيج،**التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي**(مجلة دراسات إستراتيجية:مركز الدراسات الدولية في بغداد،عدد٤ ،١٩٩٨)
٤. حسين لطيف الزبيدي واخرون ، **العراق ومستقبل البحث عن المستقبل** (المركز العراقي للبحوث والدراسات:النجف الاشرف،٢٠٠٨)
٥. رشيد عمارة ،**الديمقراطية التوافقية :دراسة في السلوك السياسي العراقي**(مجلة زانكوي سليماني:السيمانية ،العدد٣٠، ٢٠١٠)
٦. رشيد عمارة وعماد المرسومي،**تقويم اداء الحكومة**:التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١ (مركز حمورابي للبحث للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١١)
٧. سعد سلوم، **اشكالية التحول الديمقراطي في العراق** (مجلة جدل:العراق،٢٠٠٦)
٨. عامر حسن فياض، **افكار تأسيسية في بناء الدولة العراقية الحديثة**(مجلة العلوم السياسية،عدد٣٤،ك٢، ٢٠٠٧)
٩. عبد الجبار عيسى السعيدي و باقر السوداني ،**اداء البرلمان العراقي :رؤية تقويمية**(التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١)
١٠. هلال جميل، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية** (مركز كارينغي للشرق الاوسط: بيروت،٢٠٠٩).
١١. مجموعة باحثين، **اليات التحول الديمقراطي في العراق**،(بحوث ومناقشات الورشة العلمية التي اقامها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية :القسم السياسي،للفترة من ١٥-٥الى١٥-٨

، كربلاء،٢٠٠٥)
١٢. مجموعة باحثين،**مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان النامية** (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،٢٠٠٩)
١٣. موح عراك عليوي، **الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني:دراسة اجتماعية تحليلية** (مجلة جامعة بابل،العدد٣، ٢٠١١)

خامسا:المواقع الاليكترونية

١. جواد البشيتي ، **فساد الانتخابات يكمن في فساد الدافع الان**تخابي (مقالة منشورة موقع الحوار المتمدن ،العدد٢٩٣٧ في ٢٠١٠/٣/٧) www.alhewr.org
٢. طه العلواني ،**الحميد والخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي** (بحث منشور على الموقع الاليكتروني www.palscholars.com
٣. علي محمد البهادلي ، **الانتخابات البرلمانية الانطلاقة الاولى نحو الفساد السياسي والاداري** (الحوار المتمدن،العدد٢٧٩١ في ٢٠٠٩/١٠/٦)www.ahewar.org
٤. علي محمد البهادلي ،**اخلاف الوعود الانتخابية فساد صارخ** (مقالة منشورة على الانترنت على الموع الاليكتروني للحوار المتمدن ،العدد٢٨٧٧ في٢٠١٠/١/٣ www.ahewar.org
٥. مقالة بعنوان :الاحزاب تقيم مزاد لشراء اصوات الناخبين، جريدة الزمان، www.azzaman.org